الكنز وفي الخلاصة والنصاب وبه الصحيح وقال الطحاوي تعلم نصف آية وتعظم ثم تعلم نصف آية لان عنده الحرمة مقيدة بآية تامة كذا نقل عنه الكمثي نظر فانه قائل بالمنع الآية وما دونها اذا كان يقصد قرأة القرآن وما دون الآية صادق عليها وان حرم على التعليم دون قصد القرآن فلا يقيد بالكلمة كذا في البحر الرائق وفي تجريده عليه ذكر هذه القسم وكذا قرأة الفارسية والانجيل والزبور لان الكلام كلام الله تعالى لا بد من شيء كذا في الذخيرة وغسله الفم لا يفيد وفي جامع الدوني عن ابي حنيفة رحمه الله لا تمضمض فلا يشد به وبه نفتي بخلاف الجنابة تغسل الجنابة وفيه اختلاف المشايخ كذا في الجواهر انتهى ولا يكره التيمم وقرأة القرآن وسائر الاذكار كذا في البحر الرائق واما الاذكار فالمنقول اباحتها مطلقا فيما اعلم انتهى آخره الذي بعد دعاء القنوت عندنا فالظاهر من المذهب انه لا يكره لها وعليه القنوت كذا في فتاوى الظهيرية وغيرها انتهى وكذا في فتح القدير والنظم المصحف وفي جامع الدوني لا يكره النظر في القرآن من الحائض والجنب كما قال علامة المشايخ انتهى وذكر في الفتح القدير لان الجنابة لا تحل عينها والدليل حرمة مس ما كتب فيه اية تامة وفيه اشارة الى انه يمنع مس شروح كتب الفقه كذا في البحر الرائق ولعدد رهما اقول لها وفي الهداية يكره مسه باكمه هذا الصحيح لانه تابع لجلد كتب الشريعة حيث يرخص في مسها باكمه لان فيه ضرورة انتهى ويشير الى هذا اليه وفي فتح القدير والمراد بقوله يكره مسه باكمه كما هو تحريم انتهى وفي البحر المذهب قال بعض مشايخنا المعتبر حقيقة المكتوب حتى ان مس الجلد وما ضم البياض لا يكره لانه لا يعد القرآن وبهذا قرب الى القياس والمنع اقرب الى التعظيم انتهى وفي كلام المصنف اشارة الى ان كلا لا يخفى وكتب الشريعة بالجر عطف على ما قبله كما يكتب والحديث والفقه وبياضه وجلده المتصل به ولو مستعملا وضمير المفعول راجع

الى كل واحد من المذكور من التفسير وغيره بحائل منفصل كالغلاف والجلد غير المشرز فلا يمس الجلد المشرز وبه الصحيح كذا في الغنية وذكر في المحيط الاصح انه لا بأس به كذا في جامع الدوني ولو كتبه جاز الصبي بأن يثبت البالغ كذا في بعض النسخ وذكر مسكين يكره للحائض مس المصحف بأكمه وبه الصحيح كذا في الهداية ويجوز مس ما بينه ذكر دعاء يعني ذكر غير القرآن كما قال عامة المشايخ كذا في جامع الدوني ولكنه لا يستحب ويكتب القرآن ولا الكتاب الذي فيه بعض مسطور آية من القرآن وان لم تقرأ وفي فتح القدير واما الكتاب ففي فتاوى اهل سمرقند يكره لانه كتب بالقلم ويدنو يده وذكر ابو الليث لا يكتب وان الصحيفة على الارض انتهى وغسل اليد لا ينفع وفي جامع الدوني ولو غسل يده فعند ابي حنيفة لا بأس بمسه المصحف كذا في المحيط وقال المعصر بعد الصحيح كذا في البحر الرائق والخامس حرمة الدخول في المسجد اي بوضع العبادة المعهودة فيشمل الكعبة ودور مسجد البيت فلا يرد انه لا يمنع عن مسجدها كما في جامع الدوني الا في الضرورة كالخوف من السبع واللص والسبع والعطش والاولى عند الضرورة التيمم ثم تدخله ويجوز ان تدخله مصلى العيد لكنه ذكر في جامع الدوني والجنابة لا يحل يمنع عن الدخول كما ذكر ابو اليسر لان الجنب كما قالوا انها مانعة انتهى وفي مصلى الجنازة والمدرسة والرباط لا تمنع عن دخولها كما في البحر الرائق وزيارة القبور فرخص يكره كتابة القرآن وسماه الله تعالى على الراجح والمراد بالجنب ما يشمل الحائض والنفساء فلو كان رقبة في غلاف متجاف منه لم يكره دخوله الخلاء والاغتراف عن مثله افضله الكل في فتح القدير والسادس حرمة الطواف وبعضها لا يمنع شيء من اعمال الحج لفقدها سواء الا الطواف فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت واحرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والسعي كذا في مختصر الوقاية وشرحه جامع الدوني والسابع حرمة الجماع والاستمتاع تحت الازار اي انتفاع الزوج منها بشهوة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)